المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: معوقات نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط
اسم الكاتب: د. سعد حميد السعدي، د. جمال طه علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2332
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معوقات نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط

د. سعد حميد السعدي(*) د. جمال طه علي(**)

المقدمة

يعد التخلص من أسلحة الدمار الشامل (البيولوجية – الكيميائية – النووية) هدف سامي لابد أن تبذل جهود كبيرة على المستويات العالمية والاقليمة وحتى الذاتية من أجل تحقيقه ، إلا إن التوتر في العلاقات بين الدول وأزمة الثقة فيما بينها قد لا يتيح المجال من أجل التخلص من هذه الأسلحة . كما إن التخلص من هذه الأسلحة بناءاً على معاهدات جماعية قد لا يحقق نزع كامل لها ولهذا فإن اللجوء إلى خلق مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل حول العالم سيصب في بوتقة تخلص العالم منها .

ومن المناطق التي يراد نزع أسلحة الدمار الشامل منها هي منطقة الشرق الأوسط التي تمتاز بأنها من مناطق العالم الساخنة حيث شهدت العديد من الحروب والصراعات بين دولها (كحرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة)، ناهيك عن زرع الكيان الصهيوني في هذه المنطقة مما أثار عداء دول المنطقة على الكيان الصهيوني (إسرائيل) وبالمقابل سعي هذه الأخيرة إلى الامتداد والتوسع على حساب أراضٍ عربية مما خلق وضع متوتر ومضطرب في المنطقة وبالتالي فإن إمتلاك دول المنطقة لأسلحة الدمار الشامل يجعل أي صدام بين دولها قد يؤدي إلى نتائج كارثية على المنطقة.

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

(**) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

ولذلك فإن نزع أسلحة الدمار الشامل من هذه المنطقة أصبح ضرورة قصوى إلا إن عدم التكافؤ بين دول المنطقة في هذا المجال يؤدي إلى صعوبة تحقيق ذلك ، ناهيك عن أزمة الثقة بين دول المنطقة في هذا المجال ولذلك فإن هنالك العديد من المعوقات التي تعوق عملية نزع أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة .

إن فرضية الدراسة إنطلقت من فكرة مفادها : وجود العديد من المعوقات التي تعيق جهود خلق منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل . وفي ضوء هذه الفرضية تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول الأول الإطار النظري للدراسة في حين تناول المبحث الثاني جهود نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط وموقف دول المنطقة منها بينما تناول المبحث الثالث معوقات خلق منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

المبحث الأول: ما هية نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط

يقصد بمصطلح نزع السلاح (**Disarmament**) هو " محاولة القضاء على التسلح أو الحد منه بصورة جذرية" . ويختلف نزع السلاح عن مفهوم ضبط التسلح (**Control Arms**) الذي يفرض قيوداً ولا يحدد بالضرورة عدد الأسلحة المتوافرة في الدول المعنية أو أنواعها . وترتكز معظم مقترحات نزع[٢] السلاح على فرضية أن الأسلحة في ذاتها هي مصدر مهم للصراعات .

يعد مصطلح نزع السلاح (**Disarmament**) أقدم من مصطلح ضبط التسلح (**Control Arms**) وله تراث أطول في الإستخدام حيث كان يستخدم بكثرة في أدب العلاقات الدولية في الخمسينات من القرن الماضي . وفي أوائل ستينات القرن الماضي بدأ المتخصصون بالأمن الدولي إستخدام مصطلح ضبط التسلح بدلاً منه لإعتقادهم بأن مفهوم نزع السلاح يفتقر للدقة ويتصف بالعمومية .

---

[١] سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، العراق ، سنة النشر بلا ، ص٣٨٥.

[٢] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص٤١٩.

[٣] **Jeffrey A. Larsen , Arms Control : Cooperative Security in a Changing Environment , Lynne Rienner Publishers , USA , P.5 .**

ومن حيث ماهية العلاقة بين المفهومين فيرى بعض الباحثين أن نزع السلاح مفهوم شامل أكثر عمومية ويدخل ضبط التسلح ، كأحد القنوات والمراحل المؤدية إليه وتبعا لهذا الرأي ، فإن نزع السلاح ، يشير إلى التخلص والقضاء على كافة التسلح، أو تخفيضها ، إلى درجة كبيرة ، تحد من فعاليتها ، كأحد أدوات تحقيق السياسة الخارجية ، بحيث يغدو من الصعب استخدامها لحل صراع ما أما ضبط التسلح ، فيقصد به إحداث تخفيضات في أنواع الأسلحة ، أو عدد القوات، كجزء من تسوية صراع ما ، أو ترتيبات أمن جماعي ، دون أن يعنى ذلك ، عدم إمكانية الدولة اللجوء إلى القوة العسكرية مستقبلا . بينما يرى فريق آخر من الباحثين ، أن نزع السلاح ، بالمعنى الشامل المشار إليه سابقا، هو مفهوم مثالي أو فلسفي وهو هدف بعيد التحقيق ومن ثم فإنه بهذا المعنى يخرج عن نطاق الدراسة العلمية وأنه يستخدم في الدراسات العلمية، بمعنى نزع سلاح منطقة ما ، ولهذا فإنه يصير أحد مكونات مفهوم ضبط التسلح ، وعلى أية حال ، فإن عدد كبير من الأبحاث والتقارير ، تستخدم تعبيري نزع السلاح وضبط التسلح في الاستخدام العام كمترادفين للدلالة على تلك الجهود أو الآراء التي تسعى إلى تحقيق الحد من سباق التسلح، ووضع ضوابط على امتلاك السلاح أو استخدمه .[٤]

ويمكن القول بأن إستخدام مفهوم نزع السلاح بدلاً من ضبط السلاح في بحثنا هذا إنما يعود إلى إن بحثنا يقتصر على نوع معين من أنواع الأسلحة وهي (أسلحة الدمار الشامل) وفي منطقة جغرافية معينة وهي (الشرق الأوسط)، وإن التخلص من هذا النوع من الأسلحة في هذه المنطقة أكثر فعالية وأهمية من ضبط التسلح فيها. فالعالم يبحث عن تصفية جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل (**weapons of mass destruction**) كما انه يبحث عن ضبط صناعة وبيع وإستخدام العديد من أنواع الأسلحة التقليدية (**conventional weapons**) .[٥]

---

[٤] أحمد سليم ، مبادرة الشرق الأوسط الكبير : الأبعاد السياسية والإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٨ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر / ٢٠٠٤ ، ص٤٢ .

[٥] **Strengthening International Regimes for Arms Control and Disarmament , 2004 Parliamentary Hearing at The United Nations , New York , 19 – 20 / October / 2004 , P. 1**

إن نزع السلاح يكون على ثلاثة أنواع رئيسة وهي :- [٦]

النوع الأول : بعد انتهاء حرب ما ، كانت الدولة المنتصرة تعمل دائماً على فرض نزع السلاح على الدولة الخاسرة ، كما هو الحال في عام ١٩١٩ عندما حددت معاهدة فرساي عديد الجيش الألماني بـ ١٠ آلاف جندي ، وقضت بالتالي فعلياً على إمكانية إقامة جيش قادر على الهجوم . وقد فُرض تحديد مماثل على اليابان وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

النوع الثاني : هو نزع السلاح الطوعي والذي تسعى فيه الدول إلى التفاوض للتوصل إلى اتفاق مقبول لدى الأطراف كلها ، ويقوم على تقليص الأطراف جميعها حجم مؤسساتها العسكرية . ونظراً إلى أن منطق نزع السلاح المطلق يقوم على التخلص التام من الأسلحة كلها، فإنه يمكن تحديد ثلاثة أنواع من نزع السلاح .

النوع الثالث : هو نزع السلاح الإقليمي، وهو يسعى إلى الحد من الأسلحة أو التخلص منها في منطقة جغرافية معينة . في العقود الخمسة الماضية ، اتخذت خطط نزع السلاح الإقليمي دائماً صورة اقتراحات تدعو إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية .

وسنتناول في بحثنا هذا النوع حيث إننا سنتطرق إلى نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة جغرافية معينة وهي منطقة (الشرق الأوسط) .

إن ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل إنما يرجع إلى ما تخلفه من دمار لا يؤثر على القوات العسكرية للعدو فحسب بل إنها تلحق الضرر كذلك بالمدنيين والبيئة . ولذلك فإنها تختلف عن الأسلحة التقليدية (**conventional weapons**) التي يقصد بها " الأسلحة القادرة على القتل أو شل الحركة أو إتلاف هدف عسكري وذلك عادة – لا حصر – بواسطة المواد الشديدة الإنفجار ، أو المتفجرات الوقودية الهوائية ، أو الطاقة الحركية ، أو العوامل المحرقة" . [٧]

---

[٦] مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١٩ – ص٤٢٠ .

[٧] ستيف توليو و توماس شمالبرغر ، نحو الإتفاق على مفاهيم الأمن : قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة ، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، جنيف ، ٢٠٠٣ ، ص١٥ .

أما أسلحة الدمار الشامل (weapons of mass destruction) فقد عرفتها لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م على إنها " الأسلحة الذرية المتفجرة و أسلحة المواد المشعة و الأسلحة الكيميائية والبيولوجية القاتلة ، وأي سلاح يتطور في المستقبل ويمتلك خصائص مقارنة في التأثير التدميري إلى القنبلة الذرية أو الأسلحة التي ذكرت سابقاً" .[٨]

أما فيما يتعلق بالبعد الجغرافي للبحث (منطقة الشرق الأوسط) فإن مفهوم الشرق الأوسط (Middle East) يرجع في جذوره التاريخية إلى رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس إدوارد جوردن (١٨٣٢ . ١٩١٤) Thomas Edward Gordon الذي كان أيضا مديرا للبنك الإمبراطوري الفارسي في مقالة كتبها عام ١٩٠٠، ينبه فيها الحكومة البريطانية إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند ، خاصة من خلال تقدمها في بلاد فارس ، إيران حاليا ، ولكن مفهوم الشرق الأوسط ارتبط في الأوساط الأكاديمية بالجنرال الأمريكي ألفرد ماهان Mahan ضابط البحرية الذي كتب مقالة عام ١٩٠٢ عن الخليج العربي والعلاقات الدولية نشرت في إحدى الدوريات البريطانية، وقد نبه الحكومة البريطانية لأهمية منطقة الخليج العربي الذي أطلق عليها الشرق الأوسط للإمبراطورية البريطانية ومصالحها في الهند .[٩]

وكان الشرق الأوسط (Middle East) في مفهوم الأميرال ماهان –وقتذاك– يختلف عن الشرق الأوسط في مفهومه الحالي الذي تغيرت معالمه ومجاله الجغرافي عدة مرات حتى استقر الرأي الغربي على صفته الحالية حيث كان يشمل وقتذاك حسب توصيف الأميرال ماهان له ((المنطقة الممتدة من الجزيرة العربية وشواطئها الممتدة

---

[٨] W. Seth Carus , Defining Weapon of Mass Destruction , Center for the Study of Weapon of Maas Destruction , National Defence University Press , Washington , January / 2012 , P.5 .

[٩] حسن عبد العال ، بريطانيا وفكرة الشرق الأوسط ، مجلة الفكر السياسي ، العدد المزدوج (١١–١٢) ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، شتاء / ٢٠٠٣ ، ص٣ .

على البحر الأحمر إلى الهند)) ، مرورًا بالخليج العربي الذي كان يشكل ((مركز الشرق الأوسط)) من وجهة نظر الإستراتيجية البحرية للأميرال ماهان وقتذاك .

واستمر التعامل مع مصطلح الشرق الأوسط الذي أصبح يعني في التوصيف البريطاني المعدل لصيغة ماهان في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى : ((الجزيرة العربية ، والعراق ، وإيران ، وأفغانستان ، وسورية، وفلسطين ومصر)) حتى عام ١٩١٦، عام إبرام معاهدة سايكس–بيكو . وكان ذلك يعني استبدال بريطانيا لمصطلح الشرق الأدنى الذي أطلقته فرنسا منذ نهاية انحسر التعاطي البريطاني مع مصطلح الشرق الأوسط بمفهومه الواسع وقتذاك الذي كان يشمل أقطار المشرق العربي وإيران وأفغانستان وحل محله مصطلح (الشرقين الأدنى والأوسط) بحيث أصبح مصطلح الشرق الأدنى (**Near East**) يطلق على العراق وإيران وأفغانستان . أما مصطلح الشرق الأوسط (**Middle East**) فأصبح يقصد به الإشارة إلى تلك المنطقة من المشرق العربي التي كانت تضم مصر سورية ولبنان وفلسطين والجزيرة العربية .

وهكذا ولم يكن مفهوم (الشرق الأوسط) يشير في الواقع إلى حيز جغرافي معين ولا إلى تاريخ محدد مشترك لشعوب المنطقة ، بل استند بالأساس إلى نظرة السياسات الاستعمارية الأوربية إلى أوروبا كـ (مركز) للعالم يقع خارج (الشرق الأوسط) ، وبناء على ذلك فقد صكت القوى الاستعمارية الأوربية التعبيرات المختلفة بخصوص مناطق التوسع الاستعماري انطلاقًا من المركزية أو التمحور حول أوربا في عصر الاستعمار التقليدي الذي شكل عالماً ما تميز بكونه ذا قطب واحد هو القطب الاستعماري العالمي بدولة المختلفة .[١] [٢]

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٧٥ بأنها " المنطقة من ليبيا غربًا حتى إيران شرقًا، ومن سوريا شمالاً إلى اليمن جنوبًا " ثم عدلته

---

[١] **Roderic H. Davison , Where is The Middle East ? , Foreign Affairs , Vol : 38 , No : 4 , Council on Foreing Relation , USA , PP. 666-667 .**

[١] حسن عبد العال ، مصدر سبق ذكره ، ص٣– ص٤ .

[١] د. أحمد ثابت ، الشرق الأوسط الكبير ، في مجموعة باحثين : الاستراتيجية الامريكية في المنطقة – مشروع الشرق الأوسط الكبير ، القسم الأول ، المتابع الاستراتيجي ، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، كانون الثاني / ٢٠٠٤ ، ص١١ .

عام ١٩٨٩ ليضم كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل . وعرفتها الوكالة الدولية للطاقة النووية عام ١٩٨٩م لتصبح بأنها " المنطقة الممتدة من الجماهيرية الليبية غربًا حتى إيران شرقًا، ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوبًا " .

وحددت إسرائيل منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٩١ في جولات مفاوضات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام: وفق التعريف الأمريكي ، وطلبت إدخال باكستان في المنطقة في مايو عام ١٩٩٨ بعد إعلان امتلاكها أسلحة نووية ، لكن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بناءاً على توجيه وقرار مجلس الجامعة العربية في مارس عام ١٩٩٣ ، الذي صودق عليه في دورة انعقاد مجلس جامعة الدول العربية رقم (١٠٣) عام ١٩٩٥ ، عرفت منطقة الشرق الأوسط بما يلي " هي الأقاليم الخاضعة لسيادة وسيطرة الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل " واستبعد التعريف المذكور تركيا لكونها عضوًا في حلف شمالي الأطلسي (الناتو) .

وفي إطار بحثنا فإن نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط يقصد به الجهود الاقليمية والدولية المبذولة من أجل التخلص من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بحدودها الجغرافية التي حددتها الأمم المتحدة في تعريفها المعدل للشرق الأوسط لعام ١٩٨٩م .

المبحث الثاني: جهود نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط وموقف دول المنطقة منها

إن جهود نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط تنقسم إلى قسمين الأول هو جهود نزع أسلحة الدمار الشامل على المستوى

---

[١] Osman Nuri Ozalp , Where is the Middle East ? The Definition and Classification Problem of the Middle East as a Regional Subsystem in International Relations , Turkish Journal of Politics , Vol : 2 , No : 2 , Winter / 2011 , p. 9 .

[١] د. غازي حسين ، الشرق الأوسط الكبير : بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص١١ .

[١] إبراهيم إسماعيل كاخيا ، ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الإستراتيجي العربي – الإسرائيلي ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ٢٠ ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، خريف / ٢٠٠٤ ، ص٩٠ .

العالمي وبذلك فإن دول الشرق الأوسط بوصفها جزء من هذا العالم يمكن أن تشارك في ذلك . أما الثاني فهود جهود نزع أسلحة الدمار الشامل على المستوى الإقليمي أي في منطقة الشرق الأوسط فقط ، ولهذا فإننا سنتناول في هذا المبحث هذين النوعين من الجهود وفق تسلسلها الزمني .

حيث تعود جهود نزع السلاح من منطقة الشرق الأوسط إلى عام ١٩٥٨م عندما إقترح الإتحاد السوفيتي الدعوة إلى مؤتمر ذروة للإقرار بما يأتي :-

١- منع إستعمال الفضاء في الأغراض العسكرية وإلتزام عدم إرسال صواريخ إلى الفضاء إلا في إطار برنامج دولي متفق عليه.

٢- تصفية القواعد العسكرية في الخارج وخاصة في أوربا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وكانت هذه المبادرة السوفيتية تدخل في إطار تنظيم التنافس بين القوتين العظميين على هذه المناطق وعدم الدخول في صراع نووي بين موسكو وواشنطن نتيجة لسؤ الفهم أو سؤ التقدير .

وفى ٢٨ / أكتوبر قدمت ايرلندا إلى اللجنة الأولى بالجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة مشروعا اختص القسم الثاني فيه بإنشاء مناطق أربعة منزوعة السلاح بحكم القانون وتشمل الشرق الأوسط ، وأوروبا الوسطى ، وإفريقيا الوسطى الغربية ، وجنوب شرق آسيا واشترط المشروع أن توافق دول هذه المناطق على تحديد أسلحتها، وقد اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ١٥٧٦ – ١٥ في هذا الصدد في ٢٠ / ديسمبر / ١٩٦٠، وجاء خاليا من القسم الخاص بإنشاء مناطق منزوعة السلاح ، وأن تضمن دعوة للدول التي تملك أسلحة نووية بعدم مد الدول التي لا تملكها بأي

---

[١] قضية نزع السلاح : التطور التاريخي لنزع السلاح ١٩٤٥– ١٩٦٥ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر / ٢٠٠٤ ، ص١٣ .

[٢] Victor L. Issraelyan , Arms Limitation and Disarmament Talks : Soviet Approach , McGill Law Journal , Vol : 28 , Montreal , P. 759 .

مساعدات في هذا المجال ، وكذا دعوة للدول التي لا تملك الأسلحة النووية بأن تمتنع عن صناعة هذه الأسلحة أو الحصول عليها [٨] .

ومن أهم المبادرات التي تناولت مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل هي معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية ، حيث انه في ١٢ / حزيران / ١٩٦٨م أثنت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة على المعاهدة المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ، وطلبت إلى الحكومات الوديعة (اتحاد الجمهوريات السوفيتية و المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) أن تفتح المعاهدة للتوقيع والتصديق في أقرب موعد ممكن ، وفي ١ / تموز / ١٩٦٨م فتحت المعاهدة للتوقيع في لندن وموسكو وواشنطن [٩] [١] .

وكانت مصر من أول الدول الموقعة على هذه المعاهدة في تموز / ١٩٦٨ ، ولكنها لم تصادق عليها حتى عام ١٩٨١م ، وكان تأخر مصر في تصديق المعاهدة يرجع إلى عدم إنضمام إسرائيل إليها إلا إن موقفها تغير لعدة أسباب أهمها يوم ١٤/١٢/١٩٨٠ وجه الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية مذكرة للرئيس السادات ولرئيس الوزراء، يرجو فيها الموافقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT معددا مزايا التصديق على هذه المعاهدة وعلى رأسها أن هذا التصديق يتيح لمصر الحصول على التكنولوجيا النووية من الدول التي تمتنع عن إمداد مصر بها بحجة عدم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وكانت تلك المذكرة إيذانا ببدء إجراءات دستورية انتهت بإصدار الرئيس الأسبق أنور السادات قرارا جمهوريا . بناء على موافقة مجلس الشعب . بالتصديق على المعاهدة والموافقة على جميع أحكامها حكما وذلك في ٢٢ / فبراير / ١٩٨١ . كما إن نجاح مصر في إقناع إسرائيل بالموافقة على القرار الذي تبنته مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

[١] محمود خيري بنونة ، المناطق النووية المنزوعة السلاح ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر / ٢٠٠٤ ، ص٦٦ .

[٩] United Nation , NPT 1968 , United Nation Audiovisual library of International Law , 2012 , P.4.

[٢] محمود كارم ، أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر / ٢٠٠٤ ، ص١١٩ .

بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أسهم في عملية ترجمة هذا القرار لواقع فعلي وهو الأمر الذي يعنى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط الأمر الذي يحمل في طياته التزاما نافذا من كافة دول المنطقة بأهداف المنطقة المنزوعة السلاح النووي [١] [٢].

وقد تبعت مصر في التوقيع والمصادقة على هذه المعاهدة جميع الدول العربية وإيران في مدد زمنية متفاوتة وبقيت إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة [٢].

وفي عام ١٩٧٢م تم توقيع معاهدة الأسلحة البيولوجية التي تحظر استخدام هذه الأسلحة وتدعو إلى إيقاف إنتاجها وعدم تطوير أي عامل من عواملها من قبل الأطراف الموقعة عليها . وقد بلغ عدد الدول الموقعة والمصادقة على هذه المعاهدة ١٦٥ دولة ، في حين إن عشرة دول وقعت على المعاهدة ولكنها لم تصادقها وهي (الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، مدغشقر ، مصر ماينمار ، نيبال ، هاييتي ، بوروندي ، تنزانيا ، كوت ديفوار) [٣].

وتبنت مصر وإيران في ١٩٧٤م ، فكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة الذرية في الشرق الأوسط ، وقدمت الدولتان مشروع قرار في هذا الشأن إلى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ يقضى بأن تمتنع دول المنطقة، عن إنتاج الأسلحة الذرية أو الحصول عليها أو حيازتها ، وان تمتنع الدول الذرية ودول المنطقة وأكدت مصر . في إشارة واضحة إلى إسرائيل . أن انضمام كافة كاف دول الأقاليم إلى المنطقة الخالية من الأسلحة الذرية، شرط أساسي لعقد اتفاق عملي وفعال لإقامتها وقد أيدت معظم دول المنطقة وكذا الدول الخمس الذرية . ببعض تحفظات من هذا الطرف أو ذاك . مشروع القرار الذي قدم في هذا الصدد، بزعم أن أفضل طريقة لتحقيق التقدم في هذا السبيل ، تكون بإجراء مشاورات مباشرة بين دول المنطقة،

---

[١] Mohamed I. Shaker , Prospects for Establishing a Zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East , Proliferation Director's Series , No:6, Oct/ 17/1994 , Lawrence Livermore National Laboratory , PP. 21-22 .

[٢] Patric M. Lewis , A Middle East free of nuclear weapons: possible, probable or pipe-dream ? , International Affairs , Vol : 89 , Issue : 2 , P. 434

[٢] الأمم المتحدة ، حولية نزع السلاح ، المجلد ٢٩ ، إدارة شؤون نزع السلاح نيويورك ، ٢٠٠٧ ، ص٨٥ .

والقيام في النهاية بعقد مؤتمر إقليمي وقد أصدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارها رقم ٣٢٦٣ في الدورة ٢٩ عام ١٩٧٤ الذي أشادت فيه بفكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة الذرية في الشرق الوسط، مؤكدة أنه لا غنى عن قيام جميع الأطراف المعنية في المنطقة، بالإعلان رسميا وفورا عن عزمها الامتناع على أساس متبادل، عن إنتاج أسلحة ذرية أو تجريبها أو الحصول عليها أو حيازتها على أي نحو آخر، ودعت كافة الأطراف في المنطقة، إلى الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار الذري ، وطلبت إلى الأمين العام، استطلاع رأى الدول المعنية في هذا السبيل [٤] .

وفي عام ١٩٩٣م وقعت اتفاقية الأسلحة الكيميائية لحظر حيازة واستحداث وتخزين ونقل واستعمال الأسلحة الكيميائية . ودخلت حيز النفاذ في ٢٩ / نيسان / ١٩٩٧م، ومن دول الشرق الأوسط التي لم توقع على المعاهدة (مصر والعراق وليبيا والصومال وسوريا ولبنان) في حين وقعت إسرائيل على المعاهدة ولم تصادق عليها . وبعد التغييرات وموجة التحول الديمقراطي التي تشهدها المنطقة العربية فإن العديد من دول المنطقة انضمت إلى المعاهدة (لبنان التي انضمت إلى المعاهدة في عام ٢٠٠٨م والعراق في عام ٢٠٠٩ و ليبيا في عام ٢٠١٢م والصومال وسوريا في عام ٢٠١٣م) وبالتالي لم تبقى في منطقة الشرق الأوسط سوى دولتين أحدهما وقعت المعاهدة ولم تصادق عليها وهي إسرائيل والثانية لم توقع أصلاً على هذه المعاهدة وهي مصر .

وقد بررت إسرائيل عدم تصديقها للمعاهدة بأن ذلك يرجع إلى امتلاك بعض دول الشرق الأوسط مثل (سوريا والعراق وليبيا وإيران لهذا النوع من الأسلحة وإمكانية استخدامها ضدها . إلا إن توقيعها على المعاهدة كان مناورة لكشف الدول العربية ، وموقفها الرافض ، ولم تكن إسرائيل تنوي التصديق عليها .

أما مصر فإنها موقفها هذا إنما يعود إلى أن الموقف المصري تجاه معاهدات نزع السلاح التي تم إبرامها بعد دخول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ

---

[٢] محمد فتحي الشاذلي ، نزع الأسلحة الذرية بين أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر / ٢٠٠٤ ، ص١٦٦ .

[٣] الأمم المتحدة ، حولية نزع السلاح ، المجلد ٣١ ، إدارة شؤون نزع السلاح نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص٨٢ .

[٣] منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع : www.opcw.org/ar/

١٩٧٠ قد تأثر إلى درجة كبيرة بالموقف الإسرائيلي من هذه المعاهدة، فقد أدى عدم استجابة إسرائيل للنداءات المتكررة بوجوب انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية [٧] [٢] .

ومن المبادرات الإقليمية التي طرحت لنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط هي مبادرة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك التي طرحها في نيسان عام ١٩٩٠م حيث تضمنت مبادرته ثلاثة نقاط وهي :- [٨]

١- أن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تشمل جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل (البيولوجية – الكيميائية – النووية) .

٢- أن يكون هنالك إلتزامات متبادلة بين دول المنطقة حول هذا الموضوع .

٣- لابد من توفر إجراءات للتحقق من أجل ضمان الإلتزام الكامل .

ومن المبادرات الإقليمية الأخرى والتي حاولت أن تقوم بخلق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في جزء من منطقة الشرق الأوسط هو مبادرة مجلس التعاون الخليجي بخلق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الدول المحيطة بالخليج ، إلا إن إيران لم تهتم بهذه المبادرة وذلك لأنها لا تتضمن إسرائيل [٩] .

ولا تقتصر جهود إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على هذه المبادرات والمعاهدات الدولية والإقليمية والمتتبع لقرارات الأمم المتحدة ومنذ عام ١٩٧٤م يلاحظ تأكيدها الدوري في قراراتها على خلق منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ناهيك عن إنقسام دول المنطقة بين قارة آسيا وقارة أفريقا وبالتالي فإن هنالك جهود ومبادرات ومعاهدات إقليمية تشمل الدول التي تنتمي إقليمياً لهذه القارة أو تلك .

كما ويمكن القول بأن مواقف دول المنطقة من هذه المبادرات والجهود والمعاهدات إنما يعكس مصالحها واعتبارات أمنها القومي ناهيك عن موقف الدول

---

[٢] محمود كارم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠ .

[٧] Patric M. Lewis , , Op.Cit , p.435 .

[٨] Mark Fitzpatrick , Towards a More Secure and WMD- Free Middle East , Report written for the United Nations Association of the UK , May / 2007 , P. 12 .

الأخرى من هذه المبادرات ولذلك فإن هنالك العديد من المعوقات التي تعوق هذه الجهود سنوضحها في المبحث القادم .

المبحث الثالث: معوقات خلق منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل

إن الجهود الدولية المبذولة من أجل خلق منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل تصطدم بمجموعة من المعوقات التي تعرقل هذه الجهود ولهذا فإنها المسألة مازالت تشكل محور رئيسي لإستراتيجيات الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة ، ولعل أهم هذه المعوقات هي :-

١- أزمة الثقة بين دول المنطقة :-

ترجع أزمة الثقة بين دول المنطقة إلى تباين الأيديولوجيات والدياانات والمذاهب السائدة فيها ناهيك عن توتر العلاقات فيما بينها ، فهنالك أنظمة علمانية وأنظمة إسلامية ناهيك عن إنقسام هذه الأخيرة على أساس مذهبي فضلاً عن زرع الكيان الصهيوني في المنطقة من قبل الدول الإستعمارية ولاسيما بريطانيا .

فعلى سبيل المثال فإن وجود العلاقات المتوترة بين إسرائيل والدول العربية إنما يرجع إلى إغتصاب الأولى لأراضٍ عربية وتهجيرها لكثير من سكان فلسطين ولذلك فإن حروب الأعوام (١٩٤٨ – ١٩٦٧ – ١٩٧٣) بين الدول العربية وإسرائيل كان دافعاً لكل طرف في أن يلجأ إلى تصنيع أو الحصول على أسلحة الدمار الشامل (البيولوجية – الكيميائية – النووية) حيث إن إمتلاك دولة ما في إقليم جغرافي معين لأسلحة الدمار الشامل سيدفع دول الإقليم الأخرى للسعي إلى الحصول على هذا النوع من السلاح [٣] .

إن أزمة الثقة هذه قادت إلى سباق تسلح غير تقليدي بين دول المنطقة حيث إن إسرائيل ومنذ نشأتها علمت إنها قد زرعت في بيئة معادية لها ، ولذلك ومن تأسيس (دولة إسرائيل) بدأت تفكر ببرنامج للطاقة النووية ناهيك عن إنتاج الأسلحة البيولوجية والكيميائية . ويرجع اهتمام إسرائيل الكبير لموضوع امتلاك أسلحة الدمار الشامل إلى

[٣] مارتن غريفيشس و تيري أوكالاهان ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢٠ .

عدة إعتبارات ، حيث تمتد مشكلة الأمن الإسرائيلي بجذورها، إلى الأسلوب الذي قامت به دول إسرائيل، وإلى الظروف الجغرافية التي تميزت بها تلك البقعة التي قامت عليها، من حيث صغر مساحة الدول، وطول حدودها . وضحالة العمق الإقليمي في[١] مواجهة امتداد النطاق العربي واتساعه، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى تطوير آلة حرب حديثة ذات كفاءة عالية، وعقيدة عسكرية، تتكيف مع هذه العوامل الجغرافية وترفض في نفس الوقت، مبدأ الانسحاب لعدم توافر العمق الذي يسمح به . تضاف إلى ذلك، اعتبارات قلة عدد السكان، وتركزهم الشديد في المنطقة الساحلية، في مساحة لا تزيد عن أثنى عشر ميلا الأمر الذي جعل من مشكلة السلم والحرب بالنسبة لإسرائيل أشد خطرا منها بالنسبة لأى شعب آخر . إن ما يميز سياسة إسرائيل[٢] النووية هو إخفاء حقيقة نواياها من برامجها النووية أي (سياسة الغموض) وفي نفس الوقت تبعث مؤشرات مختلفة لإمتلاك مثل هذا السلاح وهو ما يسمى بـ (إستراتيجية الردع بالشك) (Strategy of deterrence by doubt) ، وقد دللت معظم الدراسات عن الخاصة بالسلاح النووي الإسرائيلي على أن إسرائيل عملت على تطويع منطق الغموض والتضليل بكل ما إكتنفته من مفردات وعبارات رمادية وأدوات ومتطلبات ضرورية لخدمة هذه السياسة التي إرتكزت على عدم تأكيد إمتلاكها للسلاح النووي أو نفي ذلك .[٣]

وفي ظل ذلك يقوم خطاب إسرائيل السياسي والعسكري والإعلامي طوال تلك الفترة على أساس إن إسرائيل لن تكون أول من يدخل الأسلحة النووية للشرق الأوسط ، وقد عبر عن ذلك وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه دايان في حزيران / ١٩٨١م بالقول : " لن نكون أول من يدخل أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط ولكن نمتلك القدرة على إنتاج أسلحة نووية ... فإذا رغب العرب في إدخال أسلحة نووية إلى الشرق الأوسط فعندئذٍ ينبغي على إسرائيل ألا تتأخر أكثر مما يجب عن امتلاك أسلحة نووية

---

[٣] فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجة إسرائيل مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١، ص ١٣٥.

[٣] فؤاد جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥ .

[٣] مفلح الزيود ، التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي : ١٩٩١ – ١٩٩٩ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٠ ، اب / ٢٠٠١ ، ص٩٨ .

أيضاً" . وهنا يمكن القول بأن محولةً إسرائيل خلال مؤتمر مدريد تضمّين باكستان (بعد حصولها على السلاح النووي) في منطقة الشرق الأوسط – كما بينا سابقاً – إنما يعود إلى اعلان انها ليست الدولة الاولى التي تمتلك هذا النوع من الأسلحة في المنطقة .

وبالرغم من وجود تيار داخل إسرائيل ينادي بالخروج من سياسية الغموض النووي إلى إعلان إسرائيل كدولة نووية في منطقة الشرق الأوسط كما هو الحال مع شاي فيلدمان في كتابه (الردع النووي الاسرائيلي)، إلا إن الإتجاه العام داخل مراكز القرار في إسرائيل هو الإستمرار بسياسة الغموض ويرجع ذلك إلى عدة أسباب :-

١- إن إعلان اسرائيل نفسها كدولة نووية قد يضر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ويظهر إستخفاف إسرائيل بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في شأن منع إنتشار الأسلحة النووية .

٢- إن حفاظ اسرائيل على سياسة الغموض النووي يمكنها من الإدعاء أنها تعارض إنتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، أما في حال أعلنت ذلك فإنها تفتح الباب أمام سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط .

٣- ساهمت سياسة الغموض النووي في إضعاف دوافع كثير من الدول في المنطقة للتوجه نحو الحصول على السلاح النووي .

إلا إن سياسة الغموض لا تمنع من إعطاء مؤشرات لـ (الدول المعادية) بأن إسرائيل تمتلك السلاح النووي ومن ذلك قول رئيس الحكومة الإسرائيلية في أثناء زيارة رسمية لألمانيا في لقاء مع إحدى المحطات الألمانية : " إن إيران تسعى إلى وصول إلى عتبة الدول النووية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسرائيل " ، إلا إنه برر ذلك على إنه زلة لسان .

---

[٣] وائل العبد درويش الهمص ، البرنامج النووي الاسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي (١٩٩١ – ٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ٢٠١٠ ، ص١١٢ .

[٣] محمود محارب ، سياسة الغموض النووي الإسرائيلية مجلة سياسات عربية ، العدد٢ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، أيار / ٢٠١٣ ، ص١٧ – ص١٨ .

[٣] Colin H. Kahl, Melissa G. Dalton and Matthew Irvine , Risk and Rivalry Iran, Israel and the Bomb , Center for a New American Security , USA , p. 26 .

وهنا لا نريد أن نسهب في قدرات إسرائيل النووية والشواهد الكثيرة على برنامجها النووي العسكري ولكن يكفي أن نستشهد بالتقرير الصادر عن المخابرات الأمريكية عام ١٩٩٠م والذي يؤكد إمتلاك إسرائيل للسلاح النووي ، وقد قدر ذلك التقرير أن إسرائيل تمتلك ما بين ٤٠ – ١٣٠ قنبلة نووية وذلك إستناداً إلى تقديرات إنتاج البلوتونيوم في مفاعل ديمونة [٣٧] .

إن ما يزيد من خطورة الموقف هو تعنت إسرائيل بعدم إنضمامها إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لأن ذلك سيفرض رقابة دولية على برامجها النووية ومفاعلاتها مما يجعل الشرق الأوسط معرضاً إلى خطر كبير ويفسح المجال لدول المنطقة إلى التنصل من إلتزاماتها الدولية والتعاهدية من أجل الحصول على هذه الأسلحة .

وبالمقابل فإن إيران وبسبب حربها مع العراق لمدة ثمان سنوات ووقوعها إلى جانب دول الخليج العربي المختلفة مذهبياً عنها ناهيك عن الوجود الإسرائيلي المهدد لها فإنها يمكن أن تسعى من أجل الحصول على أسلحة نووية من أجل أن تكون لديها قدرة ردع مكافئة لقدرة إسرائيل ، وتجنبها ويلات حروب مع دول الجوار كما حصل مع العراق في ثمانينات القرن الماضي [٣٨] .

كما إن موقف مصر من عدم توقيع معاهدة حظر إنتشار الأسلحة الكيميائية إنما يعود إلى أن الموقف المصري تجاه معاهدات نزع السلاح التي تم إبرامها بعد دخول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ ١٩٧٠ قد تأثر إلى درجة كبيرة بالموقف الإسرائيلي من هذه المعاهدة ، فقد أدى عدم استجابة إسرائيل للنداءات المتكررة بوجوب انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

وهكذا فإن أزمة الثقة بين دول المنطقة وسياسة الشك بالدول الأخرى سوف تقود إلى عدم تخلي دول منطقة الشرق الأوسط عن أسلحة الدمار الشامل طالما إن الطرف الآخر لا يلتزم بذلك أو إنه يلتزم مع وجود نوايا للالتفاف على الاتفاقات أو الانسحاب منها .

---

[٣٧] Kristensen , H . , Aftergood , S . (2007) : Nuclear Weapons . on : www.fas.org

[٣٨] Kenneth N. Waltz , Why Iran Should Get the Bomb , Foreign Affairs , Foreign Affairs , Vol : 22 , No : 1 , Council on Foreign Relation , USA ,August / 2012 PP.5 .

٢- إستخدام القوة ضد بعض دول المنطقة :-

إن إستخدام القوة العسكرية ضد بعض دول المنطقة التي تخلت عن برامجها الكيميائية أو النووية تغيير الأنظمة فيها قد يؤدي إلى جعل دول المنطقة لا تتخلى عن أسلحة الدمار الشامل التي بحوزتها ، حيث إن هذه الأسلحة ستعتبر ورقة الردع الأخيرة بيد هذه الدول . وبالتالي فإن التخلي عنها هو[٩] بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لإستخدام[٣] القوة ضدها لأي عذر كان (الديمقراطية – حقوق الإنسان – دعم الإرهاب وغيرها من الأسباب) .

فعلى سبيل المثال فإن ليبيا وبعد إحتلال العراق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣م بحجة إمتلاكه أسلحة الدمار الشامل قررت في ١٩ / كانون الأول من نفس العام بأنها ستفكك أسلحتها للدمار الشامل وبرامج الصواريخ البالستية وسمحت بدخول المفتشين الدوليين وتحطيم مكونات البرنامج الرئيسية وزودتهم بمعلومات عن الجهات الأجنبية الموردة . إلا إن ذلك لم يمنع من مساندة القوى الغربية للشعب الليبي في ثورته ضد النظام .

٣- عدم وجود جزاء على الدول التي تهدد باستخدام هذا النوع من السلاح :-

على الرغم مما تخلفه أسلحة الدمار الشامل من آثار جسيمة تتعدى القوات العسكرية للعدو وقدراته القتالية فهي تؤثر أيضاً على المدنيين والبيئة بصورة عامة فإنه لا يجود هنالك أي جزاء قانوني يترتب الدولة التي تستخدم هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ففي البروتوكول الإضافي لاتفاقات جنيف سنة ١٩٧٧م نصت على مبدأ مشروعية الوسائل التي تبررها الضرورة العسكرية ، وأثارت هذه المادة جدلاً حول مفهوم عبارة (آلام لا مبرر لها) إذ لم تقم بحصر وسائل الحرب التي تحدث أضراراً لا مبرر لها . [٤] [١]

---

[٣] Hon. Douglas Roche , Reasons Why Nuclear Disarmament Has Not Been Achieved , to "A Secure World Without Nuclear Weapons" Conference Thinkers' Lodge, Pugwash, N.S., August/ 17/ 2012 , PP.4-5 .

[٩] Sharon Squassoni , Disarming Libya: Weapons of Mass Destruction . CRS Report for Congress , Order Code RS21823 , September 22, 2006 , P.1 .

[٤] Ibid , p. 2

إن عدم وجود أي جزاء قانوني على استخدام اسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها يدفع الدول إلى تهديد بعضها البعض بإمكاناتها من هذه الأسلحة مما يؤدي إلى زيادة الهوة بينها ويجعل طرق التوصل إلى حلول أو تصفية شاملة لهذه الأسلحة بعيد المنال .

٤- ازدواجية الغرب في التعامل مع مسألة نزع السلاح في الشرق الأوسط :-

منذ قيام دولة إسرائيل تعامل الغرب بازدواجية واضحة مع دول منطقة الشرق الأوسط سواء على صعيد الدعم المقدم لها أو تبني رؤيتها فيما يتعلق بعملية السلام أم غيرها . وما يهمنا هنا هو كيف تعامل الغرب بازدواجية مع دول المنطقة من حيث امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل فهي من جهة إسرائيل كانت الدول الغربية الداعمة لبرنامجها النووي وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي من بدأ بتجهيز إسرائيل بأول مفاعل نووي بحثي وهو مفاعل (ريشون ليتسون) عام ١٩٥٤م . ولكن الدور الأمريكي لصالح فرنسا التي بدأت بإنشاء مفاعل ديمونا الأهم والذي بدأ منذ بداية الخمسينات هو التضليل المتعمد الذي مارسته الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البرنامج النووي الإسرائيلي وأهدافه العسكرية . وتشير برقية مرسلة من هنري[٣]كيسنجر إلى الرئيس نيكسون والمعنونة (برنامج إسرائيل النووي) بين فيها بأن إسرائيل تمتلك أسلحة دمار شامل ومن ثم فإن تجهيزها بطائرات فانتون القادرة على نقل الرؤوس النووية يمكن أن يدفع الروس إلى تزويد الدول العربية في المنطقة بالسلاح النووي وبين له أيضاً بأننا يجب أن نتبع سياسة التكتم على البرنامج النووي الإسرائيلي العسكري ، وأضاف بأن (إمتلاك السلاح النووي هو قرار سيادي لا يمكننا ان نطالب إسرائيل بالتخلي عنه.

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا لماذا لم يتم التكلم عن سيادة الدول العربية المالكة لأسلحة الدمار الشامل لاسيما العراق وليبيا وسوريا وإيران ، فعلى سبيل المثال فإن تعامل مجلس المحافظين مع القضية النووية الإيرانية لم يتم بشكل قانوني ، وخصوصاً فيما يتعلق بطلبه تعليق إيران أو وقف تخصيب اليورانيوم تحت وصف

[٢] Colin H. Kahl, Melissa G. Dalton and Matthew Irvine , OP.CIT ,P. 28.
[٣] Document (Israels Nuclear Program) on : www.google.com.

الإلتزامات الطوعية ، حيث إن معاهدة عدم تؤكد حق الدول في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية فقط أن يتم ذلك في ظل رقابة دولية [٤] .

الخاتمة

بالرغم من مضي خمسة عقود على جهود ومبادرات خلق منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل إلا إن الواقع يشير بأن العقبات التي تواجهها هذه العملية هي عقبات صعبة لابد من إيجاد حلول جذرية لها ومن الحلول التي يمكن طرحها هنا هي : –

١- إن القنوات السياسية والدبلوماسية لم تحقق تقدماً ملموساً في نزع أسلحة الدمار الشامل من دول المنطقة ، إذ يلاحظ إن العامل المهيمن الذي لعب دوراً بارزاً في هذا الشأن هو إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها كما هو الحال مع الاحتلال الأمريكي للعراق وتهديد سوريا بالضربات العسكرية الجوية . وهذا ما سيدفع دول المنطقة إلى التمسك أكثر ببرامجها النووية أو أسلحة الدمار الشامل (البايولوجية و الكيميائية) التي بحوزتها ، من أجل إستخدامها في حالة تعرض سيادتها لأي تهديد خارجي . ولذلك لا بد من إستبعاد إستخدام القوة أو التهديد بها والعودة إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية ولكل بطرق أكثر فاعلية ، كما إن المساعدات التقنية والتكونلوجية من قبل الدول الكبرى في مجال الطاقة النووية السلمية لهذه الدول يمكن أن تسهم في تخليها عن برامجها .

٢- إبتعاد دول المنطقة عن تهديد بعضها البعض والتلويح بإستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد بعضها مما يؤدي إلى خلق بيئة من الشك والريبة فيما بينها .

٣- على دول المنطقة أن توحد جهودها من أجل أن تضغط على إسرائيل من خلال الأمم المتحدة أو الدول الكبرى لدفع إسرائيل إلى توقيع معاهدة حظر

---

[٤] أحمد منيسي ، أزمة البرنامج النووي الإيراني : سيناريوهات متعددة للمستقبل ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد٦٤ ، تشرين الثاني / ٢٠٠٥ ، ص١٨ .

إنتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨م ، إذ نلاحظ بأن دول الخليج العربي تعد البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديداً أكبر من تهديد الترسانة النووية الإسرائيلية .

٤- على دول المنطقة أن تستخدم مكانتها في الإقتصاد العالمي من أجل الضغط بإتجاه توقيع إسرائيل على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨م.

٥- على الدول الغربية والمؤسسات الدولية أن تبتعد عن إزدواجية المعايير في التعامل مع موضوع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة إذا ما أرادت فعلا خلق منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

Abstract

The disarmament of mass destruction weapons in middle east facing many obstacles , because of middle east Arabic states and Iran refused to destroy its mass destruction weapons and some of these states refused to join to CWC because they seek for balance of power with Israel wich has nuclear weapons .

The western powers were deal with this issue selectively and use its political and military efforts to destroy Arabic and Iranians mass distraction weapon and to prevent Iran to get nuclear weapon , on the other hand they ignoring Israel arsenal of mass destruction weapons .